

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية إيليزي خلال الفترة

2021/2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالب (ة): الهمال حسيني

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
خالد بعاشي	أستاذ مساعد قسم (ب)	المركز الجامعي إيليزي.	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم (أ)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا ومقررا
نصر حميداتو	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية إيليزي خلال الفترة

2021/2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالب (ة): الهمال حسيني

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
خالد بعاشي	أستاذ مساعد قسم (ب)	المركز الجامعي إيليزي.	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم (أ)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا ومقررا
نصر حميداتو	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا

إهداء

الحمد لله الذي هداني وأنار لي طريقي،

فلولا فضله العظيم لما وصلت لما أنا

عليه ولولا نعمته لما استطعت

إتمام هذا العمل البسيط.

ولولا كرمه وجوده لما وصلت إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة أهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال فيهما الله عز وجل: ﴿كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ

لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

إلى إخوتي وأخواتي"

شكر و عرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل: الآية 19

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

الحمد لله أولاً وأخراً على منه وكرمه بتيسيره لي وإتمام هذا العمل حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه،
وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، أما بعد فإنني أتقدم بخالص شكري إلى:

الأستاذ الفاضل..... على قبوله الإشراف على هذا البحث ونصائحه، وإرشاداته القيمة
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد..... المؤطر في مؤسسة التريص وجميع الموظفين

بالبנק الفلاحة والتنمية الريفية بإيليزي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون من بعيد أو قريب

إلى كل هؤلاء تحية شكر وامتنان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	إهداء
III	شكر وعرفان
III	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
I	مقدمة
الفصل الأول: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية	
04	تمهيد
05	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي
05	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التدقيق الداخلي
06	المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي
08	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي
11	المبحث الثاني: إدارة المخاطر
11	المطلب الأول مفهوم ومهام إدارة المخاطر
12	المطلب الثاني: أنواع المخاطر
14	المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر
15	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
15	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
18	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
20	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة ومناقشتها
	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي	
25	تمهيد

26	المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
26	المطلب الأول: مفهوم عام عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية
26	المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
28	المطلب الثالث: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
29	المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-
29	المطلب الأول: صفات المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
31	المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
32	المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي
33	المبحث الثالث: المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-
33	المطلب الأول: المخاطر التي تتعرض لها البنوك
35	المطلب الثاني: مقاييس المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-
38	المطلب الثالث: تدخلات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-
39	خلاصة الفصل
41	الخاتمة
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
20	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية	01-01
21	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية	02-01

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	أنواع التدقيق الداخلي	01
27	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بإيليزي	02

المقدمة

أدى اتساع حجم المؤسسات وشعب أنشطتها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها واستخدام عدد كبير من العاملين وبذلك تزايد صعوبة معالجة جميع المخاطر المحدقة ، بها فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة بتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها ونخص بالذكر متفشية التدقيق الداخلي للمؤسسة يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها جملة الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة حيث تعمل على توظيف أشخاص يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرات العلمية والاستقلالية الخاصة في طرح آرائهم واعداد التقارير المختلفة، وبالأخص تقييم الأخطار ومحاولة تحليلها أو الحد منها وهذا من أجل التحكم في الأخطار لاسيما المتعلقة بأنشطة المؤسسة ومحيطها ومع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أصبح لزاما على وظيفة التدقيق الداخلي أن تسير تلك التطورات الهائلة والانتقال من الإهتمام بالجانب المالي المؤسسة إلى مختلف جوانبه التشغيلية الأخرى مما حفز الهيئات لميدان التدقيق الداخلي على إيجاد منهجية تتلاءم ومتطلبات المؤسسات ونجد من ضمنها معهد مدققين الداخلين ILLA الذي اعاد النظر في معايير التدقيق الداخلي الصادرة عنه وساهم في ارساء منهجية جديدة تقوم على أساس تقييم المخاطر واعطاء تأكيدات وخدمات استشارية من شأنها أن تساهم في تقييم نظام إدارة المخاطر والحد منها والمساعدة فيتحسن أداء المؤسسة.

الإشكالية :

بناء على ما سبق سنحاول معالجة الوقوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإبليزي خلال الفترة 2020/2019؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار؟
 - هل التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار؟
 - ما مدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار؟
- فرضيات الدراسة:** من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يؤثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر بسبب علاقتهما الكبيرة ببعضهما البعض فهما يكملان بعضهما .
- التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفعالية.
- هناك إدراك ووعي نام بأهمية دراسة وإدارة الأخطار من المؤسسة

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر في المؤسسة مما يظهر أهمية دراسة

مخاطر التدقيق في المؤسسات من طرف متفشيات والتقليل من هذه الأخطار ومن هنا سنحاول إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تحصيل إدارة المخاطر.
- التعرف على مدى إدراك المؤسسة بالمخاطر المتاحة بها.

مبررات اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع.
- التعرف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- نظرا لأهمية البالغة التي تكتسبها عمليات إدارة المخاطر.
- الإهتمام المتزايد من قبل الباحثين والدارسين في مجال مخاطر التدقيق.
- التعرف على المخاطر الذي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

منهجية البحث والأدوات المستعملة: من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات الفرضيات المعتمدة الدراسة تم الاعتماد على منهج الوصفي في الجانب النظري والتحليل في جانب التطبيقي، معتمدين في ذلك على مجموعة المصادر والمراجع كالكتب والمجلات والمذكرات....إلخ.

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية : بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

الحدود الزمانية : خلال الفترة 2019/2020

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على مكان للتربص وإجراء الدراسة الميدانية.

هيكل البحث: من أجل الإلمام بكل جوانب البحث ضمنا بتقسيمه إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التدقيق الداخلي أما المبحث الثاني، تطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر والمبحث الثالث دراسات سابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بإيليزي وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفصل الأول

التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية تنشأ داخل المؤسسة بهدف فحص ومراجعة جميع الأنشطة بهذه المؤسسة ويعمل التدقيق الداخلي على مساعدة الأفراد للقيام بالأعمال المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة، وذلك عن طريق توفير الدراسة والتحليل والتقييم والتوصيات وتقديم الاستشارات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة. وبالتالي تكون المؤسسة بحاجة لوجود وظيفة التدقيق الداخلي لتوفير المعلومات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لتسيير أعمال المؤسسة ومن أهمها إدارة المخاطر، بحيث تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها عن طريق استخدامها لمختلف التقنيات للتعامل معها.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

يملك التدقيق الداخلي جانب نظري وفير يسمح بإمكانية العمل به في ظل تغيرات البيئة الإقتصادية حيث يعتبر ظهور أمرا حتميا لكبر حجم المؤسسات وشعب استعملتها. وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التدقيق الداخلي

سننتقل في هذا المطلب إلى عرض لأهم مفاهيم التدقيق الداخلي بالإضافة إلى التطرق إلى أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

عرف (المجمع العربي للمحاسبين) التدقيق الداخلي بأنه "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه "فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها¹. كما عرف المعهد التدقيق الداخلي بأنه: نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركة².

ويعرّف أيضا بأنه: "نشاط تقييمي داخل المؤسسة لخدمة إدارته، ويقوم بها إدارة داخل المؤسسة تسعى إدارة التحقيق الداخلي و مجالها عمليات و نظم معلومات وأنشطة و أقسام المشروع ككل"³.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التدقيق الداخلي وظيفة داخلية ذو طابع مستقل يزيد من قيمة المؤسسة يهدف إلى تحسين عملياتها والاستخدام الأمثل للموارد بالإضافة إلى معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتحقيق أهدافها .

¹ محمد فلاق، مداخلة بعنوان التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، Mohamed.fellag@voila.fr ، ص5.

² محمد فلاق، نفس المرجع ، ص5.

³ خراف مخطارية، دور التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة، مجلة الابتكار والتسويق العدد الرابع، مخبر البحث إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016، ص122.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

ترجع أهمية التدقيق الداخلي إلى ما يضيف من قيمة للمنشأة فقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي، وتعد إضافة القيمة الهدف الاستراتيجي للتدقيق الداخلي من خلال ما يقدمه من دور استشاري وتقويبي وتأميني، بالإضافة لدوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية.

وتعد سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي لذا تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المنشآت.¹

وتعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشأة وخارجها فليست هي غاية بحد ذاتها، حيث إن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة.

وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة.²

ويعتبر التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والمعايير الموضوعية مسبقاً، بالإضافة لكونه وسيلة تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، وكذلك استشارية حيث أن توصيات المدقق الداخلي تساهم بتحديد التحسينات اللازمة.³

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

تتم عملية التدقيق الداخلي في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية، والمحافظة على أصول المنشأة، والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، ويمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- أن أصول المنشأة تم قد المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة واهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة.

¹ فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 1437هـ-2016م، ص20-21.

² إبراهيم رباح إبراهيم المدھون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 1432هـ-2011م، ص15.

³ فاطمة أحمد موسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.¹
- التقييم الدوري لسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف.
- التقييم الدوري لسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.
- اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل.
- مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة.²
- التأكد من امتثال الإدارات للقوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية المعمول بها.
- ضمان حماية أصول الوكالة ومواردها الاقتصادية من عمليات الاستحواذ الاستخدام والتخلص غير القانونية أو غير المناسبة أو غير المصرح بها.³
- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها وتحليلها، ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة، وأن تكون هذه البيانات متوفرة وبشكل كامل وملائم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة العليا والأطراف المستفيدة.⁴

¹ رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، قدم هذا البحث استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 1435، هـ-2014م، ص24.

² بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص7.

³ الوكالة اليمنية الدولية للتنمية، دليل التدقيق الداخلي، <https://fanyi.pdf365.cn>، ص2.

⁴ صالح محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص44.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدّة أنواع هي:¹

1. **تدقيق الإلتزام:** هي عملية مراجعة إجراءات المنظمة لتحديد ما إذا كانت المنظمة تتبع الإجراءات أو القواعد أو القوانين المحددة التي وضعتها بعض السلطات العليا، وهو يقيس إلتزام أو إمتثال المنظمة بالمعايير الموضوعية، هذا وان أداء تدقيق الإلتزام يعتمد على وجود بيانات قابلة للتحقق وعلى مقاييس أو معايير معترف بها، مثل القوانين واللوائح المعمول بها أو سياسات أو إجراءات المنظمة، طاقم الموظفين العاملين في قسم المحاسبة على سبيل المثال يمكن أن يقيموا لتحديد إذا ما كانوا يتبعون الإجراءات المنصوص عليها من قبل المراقب المالي للمنظمة، ويمكن تقييم غيرهم من الموظفين لتحديد ما إذا كانت تتبع سياسات والإجراءات الموضوعية من قبل الإدارة، نتائج عملية تدقيق الإلتزام عموماً تقدم التقارير للإدارة ضمن الوحدة التنظيمية التي تم تدقيقها.
2. **التدقيق المالي:** يمكن أن يعرف عموماً كتقييم مستقل للبيانات المحاسبية السابقة لأغراض تقدير ما إذا كانت هذه البيانات مناسبة ومتوافقة وموثوق بها، لحماية أصول المنظمة، وابداء ال أري حول فعالية نظام الرقابة الداخلية، كجزء من عملية التدقيق المالي، ويبحث التدقيق المالي الداخلي في مجالات مثل الحسابات المالية للمنظمة، ونظام كشوفات الرواتب، وإدارة الأصول، والقوائم المالية السنوية، وهو أيضاً أنه الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً ولأن التدقيق الداخلي المالي ينصب على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية من خلال المستندات والقوائم والسجلات المتعلقة بها فأحياناً يطلق عليه أسم تدقيق العمليات حيث يهدف إلى التأكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة من الناحيتين المالية والمحاسبية عن طريق التحقق من إلتزام القائمين على اداء تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية ولهذا يتم تسمية التدقيق المالي أحياناً تدقيق الأمانة.
3. **تدقيق نظم المعلومات:** إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة.
4. **تدقيق الأداء:** إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والإقتصادية لأداء الموظفين ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين ويطلق على هذا النوع من التدقيق التدقيق الإداري.
5. **التدقيق البيئي:** وهو عملية تقويم ذاتية تتم بواسطة الوحدة الاقتصادية، وتضم فحصاً إنتقادياً موضوعياً يهدف إلى مراجعة السياسات والبرامج والأنشطة والفعاليات البيئية لغرض إصدار حكم موضوعي فيما إذا

¹ محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أيار/2016، ص53-54-55.

كانت الوحدة الاقتصادية تفي بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة بها وإيصال نتائج الفحص للأطراف المستفيدة.

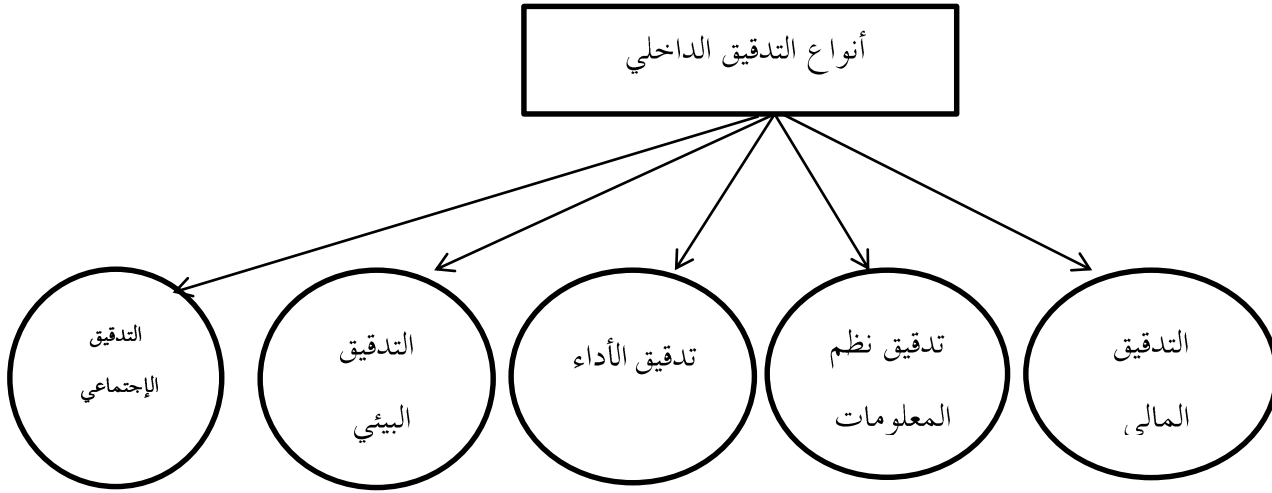
6. **التدقيق الاجتماعي:** هو عملية فحص منتظمة أو عملية جمع أدلة وقرائن بصورة منتظمة لتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة ممثلاً في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى كفاية وملائمة الإفصاح في التقارير الاجتماعية في التعبير عن إلتزام المنظمة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، ومدى فعالية أداء المنظمة لهذه المسؤوليات في ضوء المعايير المعتمدة والمقبولة، ثم التقرير عن ذلك للأطراف المعنية لمساعدتها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات.¹

7. **التدقيق التشغيلي:** ويقصد بها التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المنظمة للتأكد من كفاءة وفعالية هذه الوظائف من خلال تقويم واختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء وتقويم وفحص شامل لعمليات المنظمة وتقييم كفاءة إستخدام الموارد المادية والموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين. يهدف الى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من اجل سلوك نهج عمل واقعي . ويعرف التدقيق التشغيلي (تدقيق العمليات) بأنه " الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة ، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام المواد المادية والبشرية ، بالإضافة الى تقويم إجراءات مختلف العمليات، ويجب ان يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.²

¹ محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، آيار/2016، ص53-54-55.

² توادري سليمة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير 002، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014/2015، ص41.

الشكل رقم 01-01: أنواع التدقيق الداخلي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

-التعليق على الشكل :

بين لنا الشكل أنواع التدقيق الداخلي كما هو موضح في الشكل وذكرناه سابقا فلدينا 7 أنواع للتدقيق الداخلي وضحت كما يلي :

النوع الأول وهو تدقيق الإلتزام الذي يقيس إلتزام المنظمة بالمعايير الموضوعية . ويليه التدقيق المالي يبحث هذا النوع من التدقيق في مجال الحسابات المالية للمنظمة ، وإدارة الأصول و القوائم المالية السنوية . ولدينا ثالث نوع وهو تدقيق نظم المعلومات الذي يهدف إلى التحقق من أمن وسلامة المعلومات المعطاة . ويليه تدقيق الأداء من إسمه يفهم هذا النوع بأن الهدف منه التأكد من الفعالية والكفاءة ويطلق عليه أيضا بالتدقيق الإداري . كما لدينا خامس نوع من التدقيق الداخلي وهو التدقيق البيئي الذي يهدف بدوره إلى مراجعة السياسات والأنشطة و الفعاليات البيئية . وهناك التدقيق الإجتماعي الذي يبين مدى فعالية أداء المنظمة لمسؤولياتها الإجتماعية في ضوء المعايير المعتمدة والمقبولة . ولدينا النوع الأخير وهو التدقيق التشغيلي الذي يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الإقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد و قياس المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية تجارية أو حتى مالية، ولكن تختلف إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة و خصوصية المجال الذي تنشط فيه.

المطلب الأول: مفهوم ومهام إدارة المخاطر

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر على أنها: "العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه"¹، ويمكن تعريفها "عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات و الأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة"²، ويعرف أيضا بأنه: " مجموعة منسقة من الأنشطة والأساليب التي تُستخدم لتوجيه منظمة والتحكم في العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على قدرتها على تحقيق الأهداف"³، كما تعرف بأنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة" العارضة

الخسائر

المحتملة وتنفيذ وإجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"⁴، وهناك أيضا تعريف آخر يقول بأن: "إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطرة، عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر

¹ محمد عمر باطويح، جدوي إنشاء إدارة المخاطر في الشركات الاستثمارية - إدارة المخاطر اتحاد الشركات الاستثمارية-، اخراج وتنفيذ الكتيب مكتبة الأفاق، جامعة حضرموت، ص13.

² عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص27.

³ الإتحاد الدولي للاتصالات، تقرير من الأمين العام (مشروع سياسة إدارة المخاطر في الاتحاد)، بند جدول الأعمال ADM9، الوثيقة C17/74-A، المجلس 2017، جنيف 15-25 مايو 2017، ص6.

⁴ تومي أحمد، مكاوي عيسى، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2018/2017، ص4.

المالي للخسار التي تقع إلى الحد الأدنى"،¹ كما أن إدارة المخاطر بالمؤسسة عبارة عن تطبيق لنظرية التمويل والإدارة المالية على أنها ممارسات يجب تقييمها في ضوء تأثيرها على القيمة السوقية للمؤسسة".²

الفرع الثاني: مهام إدارة المخاطر

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:³

1. وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهياكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
3. بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيم يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
4. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
5. اكتشاف المخاطر بكل نشاط اقتصادي.
6. تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
7. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
8. اختيار أنسب وسيلة لإدارة الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

جميع أنواع الشركات تواجه مخاطر في عملها اليومي، سواء كانت كبرى الشركات العالمية أو مشروعات صغيرة أو ناشئة. ومؤسسات التمويل قبل أن توافق على تمويلك تقوم بدراسة المخاطر المختلفة التي تواجه الشركة وتقييمها لأن ذلك يساعدها على الاطمئنان على أموالها من ناحية وتحديد احتياجاتك وتقييم هذه الاحتياجات من ناحية أخرى. لذلك، فإن تقييم المخاطر عنصراً مهماً وحاسماً في قرار جهة التمويل بخصوص الطلب. وأنواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات متعددة نذكر منها:⁴

أولاً: مخاطر مرتبطة بقطاع ومجال العمل: فهناك بعض القطاعات والمجالات التي تكون عرضة للمخاطر أكثر من غيرها فمثلاً: قطاع السياحة يعتبر عالي المخاطر نظراً لارتباطه بأمن واستقرار البلد. وكذلك قطاع التكنولوجيا عالي

¹ أ.د. بن علي بلعزوز، د. عبد الكريم قندوز، د. عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة لمخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 45.

² حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 151.

³ خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 29-30.

⁴ أنواع المخاطر المختلفة التي قد تواجهها شركتك، من الموقع الإلكتروني <https://www.tamweely.org>، تاريخ الإطلاع 2022/07/07، الساعة 12:20.

المخاطر أيضاً نظراً للتطور السريع في منتجاته فقد تنتج منتجاً الآن وينتج المنافس منتجاً أكثر تطوراً منه ويصبح منتجك قديماً حتى لو كان انتاجه منذ وقت قليل. ويتم تقييم تلك المخاطر لجميع الشركات العاملة في نفس المجال بنفس الطريقة فيتساوى تقييم المخاطر بينك وبين منافسيك من الشركات العاملة في نفس القطاع.

ثانياً: مخاطر متعلقة بشركتك وأعمالها: ويتم تقييم هذه المخاطر بدراسة بعض الأمور الخاصة بشركتك، مثل سابقة أعمال الشركة، وما إذا كانت قد حققت نجاحاً من قبل، وكم من الوقت استمر هذا النجاح. وكذلك فريق المديرين العاملين لديك، وكفاءاتهم وخبراتهم، والهيكل المؤسسي للشركة وكيفية تنظيمها. وعلى كل الأحوال، كلما طالت مدة ممارسة شركتك للعمل على نحو رسمي ومنظم، كلما كان التقييم في صالحك وازدادت فرصة الموافقة على التمويل.

ثالثاً: مخاطر مرتبطة بالمشروع المراد تمويله: وهنا ننظر جهة التمويل إلى المشروع الذي تريد أن تنفذه بهذا التمويل، فمثلاً، لو كنت تطلب تمويلاً للتوسع في خط إنتاج منتج نجحت في إنتاجه وتسويقه وبيعه من قبل، فسيجذب ذلك جهات التمويل لأنه أقل خطورة من طلب التمويل لمنتج سوف تتعامل معه للمرة الأولى.

رابعاً: مخاطر مرتبطة بالتشغيل والعمل الفعلي: وتنظر جهة التمويل هنا إلى طريقة تشغيل شركتك بشكل عام ومن عدة جوانب، مثل خبرة فريق العمل الإداري بشركتك، وما إذا كان العمل يعتمد على شخص واحد أم هناك تنظيم جيد للعمل بحيث لا يتوقف العمل إذا غاب أي فرد من فريق العمل، كذلك تقييم مؤسسات التمويل استخدام شركتك للتكنولوجيا الحديثة باعتبارها ميزة، ولو كانت شركتك تعمل في مجالات تعتمد على الابداع والابتكار فيجب عليك حماية حقوق الملكية الفكرية لمنتجاتك من خلال تسجيلها أو الحصول على براءات اختراع حتى لا يتم سرقتها، لأن ذلك يرفع من تقييم مؤسسات التمويل لشركتك لاطمئنانها على أنك تستطيع أن تحافظ على الميزة التنافسية لمنتجك. كذلك من ضمن الإجراءات التي ننظر إليها جهات التمويل هي حفاظك على سلامة الأصول المادية لشركتك، إذا كان عملك يعتمد عليها بشكل أساسي، فعليك التأمين عليها ضد الحرائق أو الانهيار مثلاً والصيانة الدورية لها حتى لا تتعرض للتلف أو الخسارة.

خامساً: مخاطر متعلقة بسعر العملات الأجنبية: من الطبيعي أن يؤثر سعر الصرف في تقييم المخاطر للشركات التي تعتمد على العملات الأجنبية في عملها كله أو جزء منه، ويؤثر ذلك على تقييم مؤسسات التمويل بالنسبة لهذه الشركات خصوصاً مع وجود تقلبات وعدم استقرار في سعر الصرف. لذا، إذا كان عملك مرتبطاً بالعملات الأجنبية، فعليك اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة للحفاظ على أعمالك من تقلبات سعر الصرف مما يطمئن مؤسسات التمويل على قدرتك على مواجهة هذه المخاطر.

سادساً: أنواع أخرى من المخاطر: بالإضافة إلى المخاطر السابقة، توجد أنواع أخرى من المخاطر، مثل المخاطر الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والمخاطر المتعلقة بشئون العاملين، والالتزام بمتطلبات الأمن الصناعي، والصحة والسلامة والسمعة.

وخلاصة ما سبق، يجب عليك قبل التقدم إلى مؤسسات التمويل معرفة مختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها شركتك ودراستها، والتفكير في كيفية التغلب عليها، نظراً لأن ذلك سيساعدك على اختيار مؤسسات التمويل الأكثر استعداداً لتمويل مشروعك وفقاً لاتجاه هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومتراصة في إدارة المصارف. فقديمًا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ارتباطاً وثيقاً. وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:¹

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، هو مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2. مرحلة التنفيذ:

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد من؛ ها لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

3. مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة ويتم، رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال لتعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5. مرحلة المتابعة:

¹ إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك عديد الدراسات التي تطرقت إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الذي يصب جل اهتمامه في إدارة المخاطر ومعرفة كيفية التعامل معها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي أهدت حول التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ويكون هذا من خلال المطالب الأول الدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية والمطلبي الثالث والأخير تقييم الدراسات السابقة وعلاقة دراستي بها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: دراسة الطالب إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، بعنوان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 1432هـ-2011م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 50 مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، وإدارة المخاطر لضمان سير العمل لا بد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي بكفاءة في المصرف.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز المهارة

والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، كما أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه

الدراسة الثانية: دراسة الطالب عبدلي لطيفة، بعنوان دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

تمثل خلاصة هذه الدراسة وهي كالتالي:

- تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جملة تحديات و رهانات تتعدد في أشكالها و أنواعها و أبعادها ،بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تقضي عليها الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهةها.
- ينتج الخطر أساسا من عدم التأكد والتي تجعل من متخذ القرار في حالة قلق وخوف نتيجة تلك القرارات المبنية على عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، إما بسبب عدم معرفة بما سيكون، أو عدم وجود خبرة لديه نابعة من تجارب سابقة مرت بها المؤسسة بظروف مماثلة ،وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية في شطرها الأول بأن الخطر ينتج من تفاعل مسبباته ،ويتفق معها في الشطر الثاني والذي يتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بالخطر.
- إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها ،بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناء على عدة طرق ل يتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها ،وهذا ما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة والتي تقول أن إدارة المخاطر هي تنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة فقط.
- الدراسة الثالثة:** دراسة الطالبة حمداني زهرة، بعنوان إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكر تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.
- من أهم التوصيات التي يمكن أن خرجت بها الدراسة من الجانبين النظري والتطبيقي:
- أهمية تحديد المخاطر التي يمكن أن تحدث في الأسواق المالية والمؤسسات المالية، وتقييمها بصورة جيدة والتحقق من إدارتها بفعالية لرفع قدرة المنظمة على تجاوزها، نقلها أو تحويلها.
- ارتباط كفاءة أي اقتصاد بكفاءة نظامه المالي.
- اعتماد مبدأ الحيطة والحذر في المعاملات البنكية لتفادي التورط في مخاطر عدم السداد، والحرص على توفر الجدارة الائتمانية.
- ضرورة أن تعكس الميزانيات حجم المعاملات بالنسبة للمؤسسات والدول، حتى تسمح بمراجعة وتصحيح أوضاع القطاع المالي.

- إعادة الثقة في الأسواق المالية عن طريق السعي إلى التحكم في العوامل المؤثرة على الأسواق المالية والتي تلعب دورا هاما في ضبط حركة الأسعار فيها، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة بتدخل البنوك المركزية، وتحفيز الاستثمار في الأصول المالية.
 - اللجوء إلى الاقتصاد البديل الذي يسمح بمنح التوازن المرجو بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي من خلال مبدأ اقتسام الربح والخسارة.
 - العمل على الحد من التحرير المتزايد من كافة القيود التنظيمية والجغرافية، في مختلف المجالات العينية والمالية.
- الدراسة الرابعة :** دراسة الباحث صالح محمد يزيد، أطروحة بعنوان أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
- توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:
- وجود وظيفة التدقيق الداخلي يعتبر من الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، حيث تعمل بالتعاون والتنسيق مع لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي، مما يسمح بتحقيق الإفصاح والشفافية، الثقة والعدالة، حماية أصول الشركة، وتوفير المعلومات الموثوقة.
 - ظهور مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر من خلال ميثاق الحكم الراشد الذي ركز على أربعة مبادئ متمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية، والمحاسبة.
 - يعتبر التدقيق الداخلي آلية هامة لحوكمة الشركات، إذ يتفاعل مع إدارة المخاطر والإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة وحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح في المؤسسة.
 - يقوم التدقيق الداخلي برفع تنافسية المؤسسة من خلال الوظائف التي يضطلع إلى أدائها في إطار حوكمة الشركات، والتي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، وتقييم سيرورة إدارة المخاطر، ونظام الرقابة الداخلية وتقييم التزام المؤسسة بمبادئ حوكمة الشركات.
 - يوجد ارتباط قوي بين القيام بأداء عملية التدقيق الداخلي وفق المعايير المهنية الواجبة، والالتزام المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية مع توفر الخبرة والتأهيل الفني لدى المراجع الداخلي، وتفعيل مبادئ الحوكمة ورفع تنافسية المؤسسة.
 - وجود ارتباط قوي بين تطبيق أسس وقواعد سليمة لنظام التدقيق الداخلي من حيث تولي إدارة التدقيق الداخلي تنفيذ ومناقشة مع المدقق الخارجي لبيان دقة هذا النظام، والقيام بفحص الإجراءات للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين الموضوعية، وتفعيل ميثاق الحكم الراشد ورفع تنافسية صيدال.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Analysis of the Role of internal Audit in Implementing risk Management a study of state corporations in Kenya by Odoyo, Omwono and Okinyi, 2004.

تحليل دور التدقيق الداخلي في تنفيذ إدارة المخاطر دراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين والمدراء التشغيليين ومدراء التدقيق الداخلي في 9 مؤسسات من مؤسسات القطاع العام وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات وتم بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من التدقيق الداخلي، الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة إلزام الموظفين والإدارة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر وأنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم من إدارة التدقيق الداخلي لإنجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزويد الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال.

الدراسة الثانية:

Internal Auditing role in risk Management by the Institute of Internal Auditors 2010

دور القضاة الداخليين بعنوان معهد المدقق الداخلي 2010 في إدارة المخاطر

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي كما تم إعداد إستبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام المخاطر بالمنشأة.

الدراسة الثالثة:

Page and spire 2006 بعنوان Risk management the reinvention of the changing role of internal audit.

إدارة المخاطر إعادة ابتكار الدور المتغير للتدقيق الداخلي.

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في نكلترا ، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي ، واستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

ومن نتائج هذه الدراسة أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بإمكان التقليل من المخاطر التي تواجهه المشروع، وان التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الإهتمام بقسيم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الإهتمام تقسم التدقيق الداخلي واعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية وكذلك ضرورة التزام المدقق الداخلي بأداء المعايير الممارسات المهنية للتدقيق.

الدراسة الرابعة:

Internal Audit Approach in Banks Victoria stancui ,2008

نهج التدقيق الداخلي في Banks Victoria stancui ، 2008

هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور المهم الذي من الممكن أن يقوم به التدقيق الداخلي المبني على المخاطر المصارف، وذلك بالتزامن مع التغيير الحاصل في بيئة العمل من تطبيق لمتطلبات بازل وانتهاج مبادئ حوكمة الشركات .

تضمنت الدراسة أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يعتبر مدخل معاصر خلق تغيرات هامة في أسلوب تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق حيث أن المدققين الداخليين يعتمدون على المخاطر ابتداء من مرحلة التخطيط وانتهاء بإصدار التقرير النهائي لعملية التدقيق ونظرا لأن المدققين لديهم الخبرة والكفاءة في أنشطة وعمليات محددة فإنه يطلب منهم المشاركة في تقييم المخاطر إضافة إلى تقييم فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابة للحد من المخاطر.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة ومناقشتها

بعد معرفة الدراسات السابقة سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بمقارنة هذه الدراسات مع دراستنا بذكر أوجه التشابه وأوجه الاختلاف مع إبراز القيمة المضافة وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01-01 : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية

دراسة الطالب إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، بعنوان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 1432هـ-2011م.	
أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث من خلال التطرق إلى إدارة المخاطر واختلفت في تركيز الباحث على المدقق الداخلي والمصارف العاملة في قطاع غزة	ركزت دراستنا على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
دراسة الطالب عبدلي لطيفة، بعنوان دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2012.	
أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحث في التركيز على أهمية إدارة المخاطر واختلفت من خلال تطرقنا إلى التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	أضافت دراستنا علاقة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ووعي المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر
دراسة الطالبة حمداني زهرة، بعنوان إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011/2012.	

أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا مع دراسة الطالبة في تركيزها على إدارة المخاطر واختلفت في دراسة الطالبة إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية	أضافت دراستنا الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسة في الحد من المخاطر التي تواجهها.
دراسة الطالب محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أيار/2016.	
أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت الدراسة في التركيز على التدقيق الداخلي واختلفت في تركيز الطالب على أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي	أضافت دراستنا واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية ودوره الفعال في الحد من المخاطر التي تواجه المؤسسة
دراسة الباحث صالح محمد يزيد، أطروحة بعنوان أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.	
أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت دراستنا في تركيز الباحث على التدقيق الداخلي في حين اختلفت في تركيز الباحث على أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع التنافسية	أضافت دراستنا أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أدبيات الدراسة

الجدول رقم 02-01 : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الأجنبية

Internal Quditing role the institute of internal Auditor 2010 in Ri5 k Management	
أوجه التشابه والاختلاف	القيمة المضافة
تشابهت الدراسة في مدى تفعيل التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر واختلفت في تركيز الباحث على دراسة مهارات المدققين القائم على مخاطر الأعمال	أضافت دراستنا على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر المؤسسة
Page and spire 2006 Risk management the reinvention of the changing role of internal audit.	

القيمة المضافة	أوجه التشابه والاختلاف
ركزت دراستنا على الحادثة لكونها درست في هذه السنة وضرورة إدارة المخاطر في المؤسسة لاعتمادها على التدقيق الداخلي	اختلفت الدراسة في تركيز الباحث على بيئة التعارف الإسلامية السورية خاصة فيما يتعلق ببيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية التي تواجه المعارف الإسلامية وتشابه الدراسة
Analysis of the Role of intenal Audit in Implementing risk Management q study of state lorperqtionisinkenya بعنوان دراسة Odoyo ,omwono and ok inyi ,2004.	
القيمة المضافة	أوجه التشابه والاختلاف
ركزت دراستنا على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	تشابهت الدراسة في تركيز الباحث على التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر واختلفت في تركيز الباحث على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا
Internal Audit Approach in Banks Victoria stancui ,2008	
القيمة المضافة	أوجه التشابه والاختلاف
أضافت دراستنا الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسة في الحد من المخاطر التي تواجهها	تشابهت الدراسة في تركيز الباحث على التدقيق الداخلي واختلفت في انتهاج مبادئ الحوكمة وتقييم المخاطر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أدبيات الدراسة

خلاصة الفصل:

التدقيق الداخلي له دور فعال في إدارة المخاطر والتقليل منها من خلال تنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر فهما يكملان بعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، كما تعد إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في الوقت الحاضر ولها دور نجاح واستمرارية المؤسسة في نشاطها من خلال تقييمها والتعامل معها.

إذ تعتبر عنصر حيوي وهام وذلك من خلال حالة عدم التأكد بخصوص الاحداث والنتائج التي يمكن أن تحدث تأثيراً جوهرياً على تحقيق أهدافها واستراتيجيات المؤسسة كما تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات و خصوصاً عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف الأخطاء و يقلل منها إلى عملية تقدير ونبؤ بهذه الأخطاء خاصة في معاملات البنوك . بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تقييم و تحسين إدارة المخاطر. وتحقيقاً لهذا الدور يجب على المدقق الإلتزام بمجموعة من المعايير المتمثلة في معايير الصفات و يطلق عليها أيضاً معايير السمات و تتمثل في خصائص الأفراد و الأجهزة ، و الأخرى في معايير الأداء التي تصف طبيعة الأنشطة ، كما يجب أن يكون هذا المدقق على دراية كافية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق الداخلي في البنوك بهدف تديد عوامل المخاطر و تزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر و تأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر . و تتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتقم تقديم تقرير حول نتائج التحليل و التقويم و تقديم المشورة و النصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

تمهيد :

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية التي قمنا بها حول موضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدى المؤسسة.

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله من مفاهيم على إحدى المؤسسات الناشطة محليا، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإيليزي.

وعليه تم تقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من الوسائل الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وتطوير القطاع الريفي، لذا سنتطرق في هذا المبحث للتعريف بهذه المؤسسة وإبراز مراحل تطورها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: مفهوم عام عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصيص، أصبح BADR كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإدخار، أما حاليا ارتفع رأس ماله فأصبح يقدر حوالي 33 مليار دينار جزائري، موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 لكل سهم.

وحتى يتسنى لهذا البنك أن يقوم بمهامه على أحسن وجه، ورت من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة في يناير 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي السوق يتميز بالمنافسة القوية، حيث أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة و42 مديرية جهوية مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، ويهدف إكساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاوّل نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتوزيع منتجاته وخدماته المتضمنة الجودة الشاملة.¹

المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-²

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إثر إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر، حيث تأسس بموجب المرسوم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وهو يعتبر إحدى البنوك التجارية المهمة في الجزائر نظرا لتمتعه بأكبر شبكة اتصال مع الخارج.

في بداية المشوار تكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح يحتضن في يومنا هذا 286 وكالة و31 مديرية جهوية، ويشغل BADR حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

² معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

وقد صنف BADR المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية واحتل المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وذلك نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

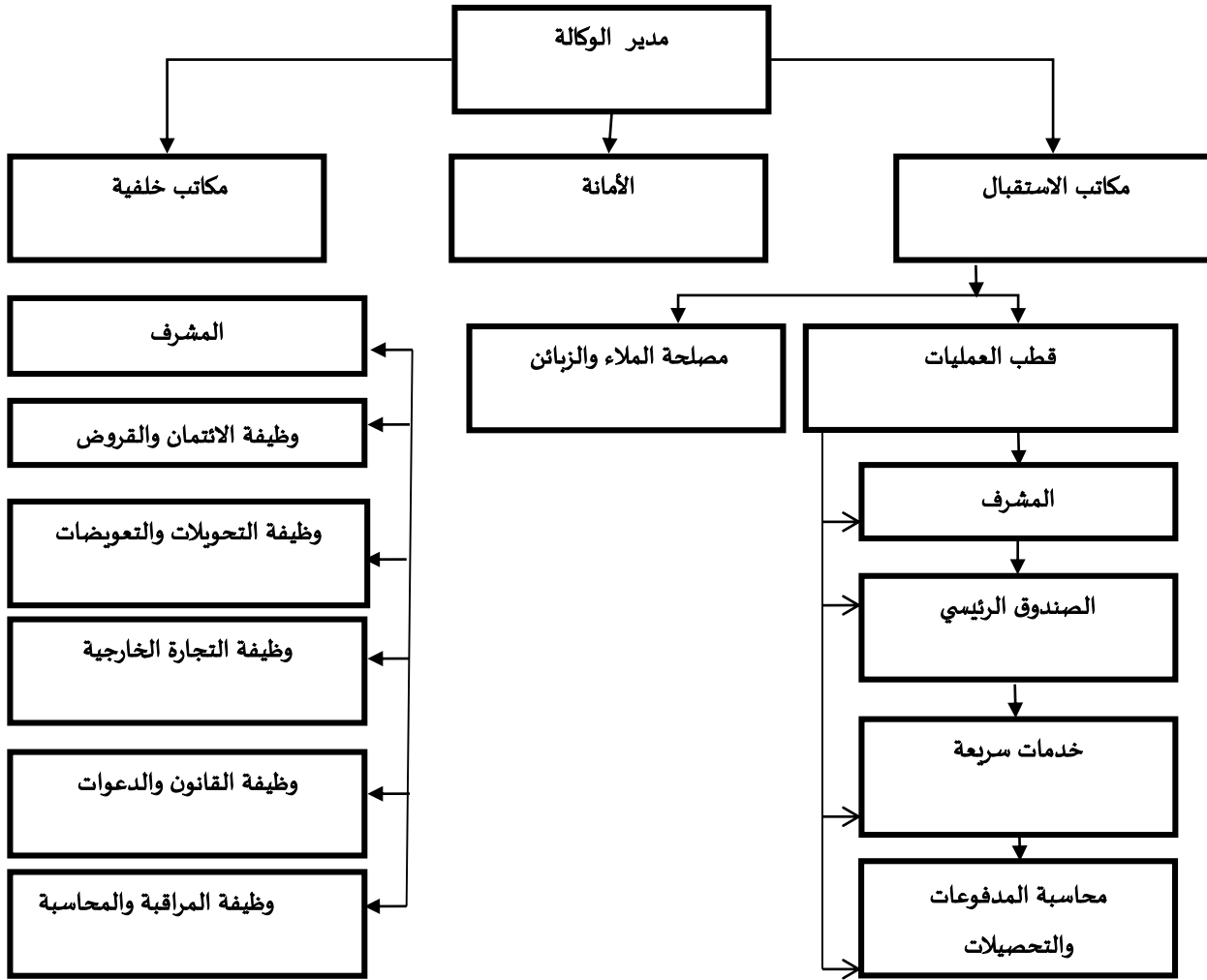
هو بنك عمومي نشأ بموجب المرسوم الرئاسي 28/06 المؤرخ في مارس 1982 والذي عدل بمرسوم 85/84 المؤرخ في أبريل 1985، وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33000000000 دج الكائن مقرها الرئيسي ب17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، ويعد تاجرا مع الغير، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.¹

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

الشكل رقم 01-02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من البنك

المطلب الثالث: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

أدى توسيع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

تتلخص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد ونشاطات الفلاحة.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء الصيدلانيون، البيطريون، الحرفيون والصناعة التقليدية والتجار الخواص.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي .
- كما يقوم بالعمليات التالية:
- منح القروض طويلة و متوسطة الأجل.
- معالجة جميع العمليات البنكية.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق
- السحب على المكشوف.
- القيام بكل الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعة الزراعية
- تقديم قروض إلى المنشآت الفلاحية العامة والخاصة والمساهمة في تطبيق المخططات الفلاحية.
- إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخاراته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهرة على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري.
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات العلاقة بالمنتجات الغذائية
- جمع مصادر التمويل والكيفية الجيدة لإستغلالها.
- التعريف بالمنتجات البنكية وبيع أكبر قدر ممكن.
- الحفاظ على السيولة.
- تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.
- تطوير القطاع المصرفي بإستعمال الوسائل الإلكترونية

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

المطلب الأول: صفات المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي¹

من أهم الوظائف هي وظيفة المراجع الداخلي، لأنَّ نتيجة عمله هو الذي يحكم مدى نجاح عملية المراجعة أو عدم نجاحها؛ فلذلك يجب أن يتم اختيارهم بدقة عالية.

أولاً: صفات المراجعين الداخليين:

1. صفات شخصية: وهو أن تتوفر فيهم صفات شخصية تُمكنهم من العمل بما يتماشى مع مبادئ المراجعة ومنها:

- أن يقوم بالحوار المباشر مع الموظفين القائمين بأداء المهمة مباشرة وليس مع مدراءهم.
- أن يتمتع بصفة الهدوء والأدب وأن يكون ودود أثناء التعامل مع المراجع عليهم.
- أن يتمتع بالدبلوماسية؛ بمعنى أن يكون لديه القدرة على المجاملة وأن لا يعمل على التقليل من حجم المراجع عليهم وما يؤدوه من أعمال، حتى إذا كان هناك أخطاء عند قيامهم بالمهام.
- أن يكون أسلوبه بالحديث بطريقة واضحة بعيد عن التعقيد والغموض أو أن يتحدث معهم بفوقية.
- أن يكون مستمع جيد.
- أن يكون صاحب رؤية ويكون لديه القدرة على الاستيعاب للمواقف.
- أن يتَّصف بالعدالة وأن يكون مكاناً للثقة ومخلص.
- أن يتقبَّل وجهات النظر المختلفة عن رأيه وخصوصاً إذا كانت حلول صحيحة.
- أن يكون مثابر لتحقيق أهدافه.
- أن يكون جريء وله القدرة على اتخاذ القرارات.
- أن يتفاعل ويتواصل مع الآخرين بكفاءة وفاعلية.

2. صفات تتعلق بالمهارة والمعرفة: يجب عند اختيار المراجع الداخلي أن يتمتع بمجموعة من المهارت والمعرفة في العديد من المجالات وهي:

- أ. المعرفة بأنظمة الإدارة والوثائق المرجعية:
- تطبيق أنظمة الإدارة في مختلف التنظيمات.
- أن يكون تفاعل بين عناصر النظام وعناصر الإدارة.
- المواصفات القياسية لنظم إدارة الجودة ووثائق أنظمة الإدارة.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

ب. معرفته بالمواقف التنظيمية:

- يعرف حجم وتكوين وظائف المنظّمة وعلاقتها مع بعضها البعض.
- معرفته بالعمليات العامة لإدارة الأعمال والمصطلحات التي تخصّها.
- العادات الثقافية للجهة التي سوف تتم المراجعة عليها

ج. معرفته بالقوانين الوضعية واللوائح:

- المعرفة بالعقود والاتفاقات.
- المعرفة بالقوانين واللوائح والأعراف المحلية والدولية.
- أن يكون لديه معرفة كاملة بالمعاهدات الدولية.
- د. المعرفة بالمبادئ والإجراءات والأساليب الفنية للمراجعة الداخلية ومنها:
- تطبيق المبادئ والإجراءات والأساليب الفنية للمراجعة.
- أن يتم التنظيم السليم والتخطيط للعمل بكفاءة.
- القيام بالإجراء بالوقت المناسب.
- أن يقوم بوضع الأولويات بأماكنها والتركيز على أهم الأمور.
- العمل على جمع المعلومات عن طريق السجلات والوثائق واللقاءات والملاحظة.
- أن يكون هناك ملاءمة وتسلسل عند استعمال العينات في المراجعة.
- أن يتم التحقق من المعلومات التي قام بجمعها.
- التأكد من كفاية دليل المراجعة ليتم دعم النتائج وخلاصة المراجعة.
- القيام بتقسيم العوامل التي تؤثر على المصدقية في نتائج المراجعة.
- أن يتم استخدام وثائق العمل والسجلات ليتم تسجيل أنشطة المراجعة.
- العمل على إعداد التقارير للقيام بالمراجعة بدقة.
- أن يتم المحافظة على المعلومات بسرية.

المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يركز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي 1006 لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين البنك بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقا مقصورا عليه باستعمال المصطلح " مصرف "كجزء من اسمه. ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي¹:

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية.
- تقييم إلتزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية.
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى إستمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية.
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

يعتبر قسم التدقيق الداخلي من مكونات المنظومة الرقابية في البنك، وله الحق في تدقيق جميع العمليات والأنشطة المنفذة في البنك من أجل مساعدته على تحقيق أهدافه من خلال²:

- التأكد من التزام الإدارات والأقسام في البنك، خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية محددة؛
- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية في البنك؛
- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك؛
- اقترح الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الأقسام والأنشطة في البنوك بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة
- بالمحافظة على الممتلكات والموجودات؛

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

² معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

- تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنوك وما اشتملت عليه مراكز الخطر بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

المطلب الأول: المخاطر التي تتعرض لها البنوك¹

أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك أو شركة أخرى هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، و يفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية و المخاطر التي يتحملها البنك.

و يلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار وفي أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الربح و تعظيم الثروة، فلكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك (مثل احتمال عدم تحقيق هذه العوائد وإمكانية فشل البنك في هذا).

1. مخاطر الائتمان:

كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك.

يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع و التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغيير في الظروف الاقتصادية العامة، ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين و من الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك قدرة الفرد على إعادة رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف و صافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقرض على رد القرض، لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقرض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبة أي مشكلة بوقت طويل وبصفة عامة تكون استثمارات البنك في الأوراق المالية أقل خطراً لأن المقرضين عادة ما يكونوا جهات محلية أو حكومية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

2. مخاطر السيولة:

هي الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض (ودائع) جديدة، يتعاطم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، و تمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقود فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، و تراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.

3. مخاطر معدل الفائدة:

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم، و الهدف من ذلك هو تحديد مدى تغير دخل الملكية الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية. و تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك، و القيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي في معدلات الفائدة السوقية، إن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظه البنك و التركيز على مواعيد استحقاق الأصول و الخصوم، و الاستثمارية و كذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد، إن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة الإدارة للأصول و الخصوم.

4. مخاطر التشغيل:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، و يجب أن يستوعب البنك السرقات التي تتم بواسطة موظفين أو عملاء البنك.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، و مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل و قيمة المنشأة، و هكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين، و لأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ن لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفاء أم لا .

5. مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات:

إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل، من الناحية التشغيلية، فإن فشل البنك يرجع إلى أن التدفقات البنكية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين و القروض الجديدة و مبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجية الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل و سحب الودائع و الاستحقاقات الخاصة بالالتزامات الديون، و يتسبب العجز بالتدفقات النقدية في تقييم السوق للقيمة السوقية للبنك لأنها سالبة، كما تظهر مخاطر الائتمان من خلال القروض الكبيرة و كذلك معدل الفائدة التي تظهر من خلال القروض الكبيرة و كذلك مخاطر معدل الفائدة التي تظهر من خلال اختلال مواعيد الاستحقاق المناسبة بين الأصول و الخصوم، كما يكمن خطر التشغيل في عدم قدرة البنك على التحكم و الرقابة على التكاليف و يتوقع أن تمتلك البنوك ذات مخاطر التشغيل الأعلى راس مال أكبر من البنوك ذات مخاطر التشغيل الأقل، وحينما يعتقد الدائنون و حملة الأسهم أن البنك ذو مخاطرة مرتفعة فإنهم يطالبون بزيادة على قروض البنك و عرض أسعار للأسهم، و يتسبب ذلك في مشكلات السيولة نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض وهو ما يدفع الآخرين للهرع إلى سحب الودائع و في النهاية يفشل البنك لأنه لا يستطيع توليد السيولة النقدية لتلبية عمليات سحب الودائع، و يعمل براس مال غير كافي لاستيعاب الخسائر و ذلك إذا أضطر على تسيل الأصول و هكذا فإن القيمة السوقية للخصوم سوف تتجاوز القيمة السوقية للأصول.

و تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، و تعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، و تتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها و القيمة السوقية لخصومها، و هكذا فإنما مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول ، و نلاحظ أن البنك الذي يملك حقوق الملكية تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من البنك يمتلك 6 % فقط من الأصول لحق ملكية.

6. مخاطر أخرى:

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف، و كذلك مخاطر البلد و تشير مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية و عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

وتشير مخاطر البلد إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض هذا البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض و هكذا فإن العجز عن السداد يمثل خطر البلد، و هناك أيضا مخاطر متعلقة بالأنشطة خارج الميزانية و هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية و المشتقات.

المطلب الثاني: مقاييس المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

تتغير ربحية البنك بصورة مباشرة مع مدى المخاطرة التي تحيط بمحففظته الاستثمارية وعملياته التي يقوم بها، وبين ما يمكن أن نتجنب بعض المخاطرة إلا أن هناك بعض المخاطر الأخرى المورثة في المناخ الاقتصادي السائد في الأسواق المالية لا يمكن تجنبها.¹

1. مخاطر الائتمان:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد؛ وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وفي الواقع فإن العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى قد فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول بالرغم من قيمها بمراجعة وافية للشراء.

وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة. ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال الفترة.

وبالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القرض، ولذلك يجب أن تقوم غدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، فنسبة المخاطرة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر.

وينظر المحللون إلى احتياطات البنك لتقييم مدى قدرتها على مقابلة خسائر القروض، وإذا كانت جودة الأصول ضعيفة فإن البنك يحتاج إلى احتياطي كبير لأنه سوف يحتاج إلى مقابلة العديد من القروض المتعثرة، وكذلك فإنه يجب أن تقوم البنوك بفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جدوى بعض القروض.

2. مخاطر السيولة:

وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتشير مخاطر مقاييس السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول، كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي، فعلى سبيل المثال فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من بنك آخر (أي تكون نسبة الرفع المالي لديه أقل من البنك الآخر) تكون لديه فرصة أكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل.

كذلك فإن البنك الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزنة والسندات الحكومية وغيرها، فإنه يمكنه إصدار كمية أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فإن تكلفة الاقتراض تكون أقل مقارنة من البنك الذي يعمل بصورة معاكسة.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما قلت الحاجة إلى متطلبات التمويل، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة لمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل، كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول.

وتستخدم الأصول النقدية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء، والمتطلبات الخاصة بالاحتياطي القانوني أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى، وتحاول البنوك قدر الإمكان التقليل من الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من أوراق مالية غير المرهونة والقابلة للبيع، والأموال قصيرة الأجل وأذون وسندات الخزنة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة، والأوراق المالية التي يمكن شراؤها في ظل اتفاقية إعادة بيعها.

وتوفر القروض أصول السائلة للبنك بطريقتين:

الأولى: التدفقات النقدية من الفائدة وأصل القرض والتي يمكن أن تستخدم في تلبية التدفقات النقدية الخارجية.

الثانية: هناك بعض القروض التي يسهل تسويقها وبيعها لمؤسسات أخرى.

ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي للبنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القروض ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على أي معلومات إضافية. وأخيراً فإن الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر أقل سيولة لأنها تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية انخفاض أسعارها، وعادة ما ترغب البنوك في جني الأرباح الرأسمالية عندما تزيد أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية.

3. مخاطر معدل الفائدة:

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام أساساً لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغيير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، فعلى سبيل المثال يمكن إعادة تسعير إعادة الأصول إذا كان معيار استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آلياً كل فترة، وكمثال أوضح قيام أحد البنوك بإصدار السندات بفائدة تساوي سعر الفائدة على أذون الخزنة + 1%، ولأن فائدة أذون الخزنة تتغير بصفة مستمرة كل فترة معينة، كذلك فإن الفائدة المسددة تتغير حسب هذا الأمر، ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للبنك من خلال قياس موقف حساسية كل من الأصول والخصوم التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية مماثلة.

ويمكن قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة والخصوم الحساسة اتجاهه، وذلك لمدة 30 يوم، وأيضاً من 30 إلى 90 يوم وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، وإذا كان هذا الفرق موجبا فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة أكبر من الخصوم الحساسة، ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة، أما إذا كان الفرق سالبا فإن صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة (أي ينخفض صافي دخل الفائدة في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل ويرتفع صافي دخل الفائدة في حالة انخفاض معدل الفائدة قصيرة الأجل).

4. مخاطر التشغيل:

وتشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، وقد سبق أن أشرنا إليها وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول، ونصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تقيس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث م بعض الموظفين.

5. مخاطر رأس المال:

وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا البنك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للتزامات البنك وهذا يعني أنه إذا أضطر البنك على تسجيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين.

وهكذا ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر وجود الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من موازنة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار الأرباح التي توزعها ومقدار الأرباح المحتجزة).

المطلب الثالث: تدخلات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية

الريفية-إيليزي¹

قبل تقديم شرح لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لأبدلنا من توضيح كيف تتم عملية إدارة المخاطر على مستوى المصرف المسؤول الأول عن هذه العملية. فالإدارة العليا تحدد الأهداف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي مصرف وهو الربح ، وذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة بها وضمن إمكانياتها ومواردها، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك، لذلك أول عمل يجب على الإدارة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر، ومن يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الأحداث السلبية والتي يمكن أن يكون لها اثر سلبي على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذ استراتيجيتها وبعد ذلك تأتي مرحلة تقييم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من خلال قياسها بشكل كلي وذلك من خلال معرفة البعدين الأساسيين لتقييم أية خطروهما:

- تقدير احتمال حدوث هذا الخطر

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليزي-

الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي

- تقدير حجم تأثير هذا الخطر.

ويلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها , وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بان التقييم ألدى سيتم على أساس التعامل مع المخاطر بالشكل الصحيح , وهنا تأتى المرحلة الأخيرة وهى كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر. أو تجنب الخطر. استنادا إلى درجة احتمال حدوثه. ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف المصرف . ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على المؤسسة محل الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية إيليزي على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، و اتضح أهمية استخدام التدقيق الداخلي مما ينعكس على التقليل من المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وكذلك وجود علاقة ترابط وتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث انهما مكملان لبعضهما البعض وهذا راجع الى طبيعة العمل فيما بينهما وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي قس التقليل من المخاطر في المؤسسة، حيث هذه الأخيرة تنشط في بيئة متقبلة وتتميز بتغيرات سريعة، مما جعلها تواجه أخطار متعددة ومتنوعة تؤثر عليها بالسلب من ناحية استمرار نشاطها وقوتها السوقية مع أن المؤسسة مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بها وأخذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات.

كذلك ينبغي على المؤسسة إدارة وتسيير المخاطر وفق طرق ومناهج سليمة قائمة على أسس علمية واضحة يجعلها تحقق عامل النجاح، وتجنب التهديدات والحد من التعرض إلى الخسائر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في ازدهار المؤسسة وتحقيق أهدافها وعدم إدارتها بطريقة علمية وصحيحة قد تؤدي بها إلى فقدان العوائد وال فشل في تحقيق الأهداف والإستراتيجية للمؤسسة.

النتائج: لقد تم الخروج من البحث بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إدراك العديد من ذوي الإهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين منهم والأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- كفاءة خبرة المدقق تساعد على تحسين نظام الرقابة الداخلية ،لأن الخبرة والمؤهلات العلمية والتدريب في مجال العمل يساعده على تقييم وإدارة المخاطر والتقليل منها.
- هناك إدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة وأهمية وضع إجراءات التدقيق الداخلي تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
- توصلت الدراسة على أنه ليس من مهام وظيفة التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما يتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

التوصيات : على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات الذي تراها مناسبة وهي كالتالي:

- ضرورة عقد دورات تدريبية ، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية -بصفة مستمرة - وهذا فيما يخص إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيها.
- ضرورة بذل المزيد من الإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وتفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- ينبغي على المؤسسات مواكبة المستجدات التسيير بما فيها تسيير المخاطر والتقليل منها والذي يعتبر حديث النشأ خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.
- ضرورة التنسيق بين قسمين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المؤسسة.
- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

أفاق البحث: حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات

والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها ، ومنه لا يمكن إعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده ، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وأفاق عملية جديدة ولهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- دور التدقيق الداخلي في إتخاذ القرارات الإستراتيجية في البنوك التجارية.
- دور التدقيق الداخلي في تعزيز حوكمه الشركات.
- مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية.
- دور المدقق الداخلي في تقويم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية.
- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي ودورها في تحقيق الأهداف.
- أثر نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية على تحسين القدرة التنافسية

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

• الكتب:

1. بن علي بلعزوز، د. عبد الكريم قندوز، د. عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة لمخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
2. محمد عمر باطويح، جدوي إنشاء إدارة المخاطر في الشركات الاستثمارية – إدارة المخاطر اتحاد الشركات الاستثمارية-، اخراج وتنفيذ الكتيب مكتبة الأفاق، جامعة حضرموت.
3. محمد فلاق، مداخلة بعنوان التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، Mohamed.fellag@voila.fr.

• المذكرات والبحوث العلمية:

4. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 1432هـ- 2011م.
5. بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
6. توادري سليمة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015/2014.
7. تومي أحمد، مكاوي عيسى، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2018/2017.
8. حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكر تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.
9. خديجة مراكشي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

10. رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، قدم هذا البحث استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 1435، هـ-2014م.
11. صالح محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
12. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
13. فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 1437هـ-2016م.
14. محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أيار/2016.
15. محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، أيار/2016.

• المجالات:

16. الإتحاد الدولي للاتصالات، تقرير من الأمين العام (مشروع سياسة إدارة المخاطر في الاتحاد)، بند جدول الأعمال ADM9، الوثيقة C17/74-A، المجلس 2017، جنيف 15-25 مايو 2017.
17. خراف مخطارية، دور التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة، مجلة الابتكار والتسويق العدد الرابع، مخبر البحث إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016.

• المواقع الإلكترونية:

18. <https://fanyi.pdf365.cn>

19. <https://www.tamweely.org/>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة والتنمية الري فية بإيليزي ، وذلك من خلال إجراء مقابلة مع المشرف للتدقيق الداخلي بالبنك، من أجل معرفة مدى قدرة المدققين الداخليين في تسيير مختلف الأخطار وآليات التنبؤ بها.

من بين النتائج المتحصل عليها ، أن عملية إدارة المخاطر تتم خلال التقرير النهائي الذي يوجه للإدارة العليا للمؤسسة ، كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر في البنوك تتوقف على قدرة المدقق الداخلي العلمية وخبرته الميدانية لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، تحقيق ذلك يتطلب إجراء دورات تدريبية لتطوير المعارف لاسيما الاتجاهات الحديثة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.

Abstract :

The study aimed to determine the role of internal audit in risk management at the Bank of Agriculture and Rural Development in Illizi, by conducting an interview with the supervisor of internal audit at the bank, in order to know the extent of the ability of internal auditors in managing various risks and mechanisms for predicting them.

Among the results obtained is that the risk management process takes place during the final report that is directed to the institution's senior management. The study also concluded that risk management in banks depends on the internal auditor's scientific ability and field experience to make the right decisions at the right time. Achieving this requires taking action. Training courses to develop knowledge, especially modern trends in the field of auditing and risk management

